تاريخ الاستلام: 2026/01/11 تاريخ القبول: 2026/05/19 تاريخ النشر: 2026/06/11

أصالة بوعلي [1] *
جامعة 8ماي 1945-قالمة (الجزائر)
مخبر التحديات الديموغرافية بالجزائر
Email : bouali.assala@univ-guelma.dz
خالد بوشارب بولوداني [2]
جامعة 8ماي 1945-قالمة (الجزائر)
مخبر الفلسفة والدراسات الإنسانية والاجتماعية ومشكلات الاعلام والإتصال
Email : Bouchareb.khaled@univ-guelma.dz

الملخص:
تكشف الجريمة المعلوماتية عن تحول عميق في أنماط الفعل الإجرامي المعاصر، أين يعيد الفضاء الرقمي تشكيل العلاقات الاجتماعية وينتج أنماطا جديدة من الانحراف المؤسس على سيولة القيم وتفاوت أنماط الضبط. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجريمة المعلوماتية كنتاج لتفاعل دينامي بين هشاشة البنية القيمية التقليدية وتكيف آليات الضبط في بيئة رقمية مفتوحة وعابرة للحدود.
من خلال مقاربة سوسيولوجية تحليلية، تظهر الدراسة أن الفضاء الرقمي أفرز منظومات معيارية هجينة تتأرجح بين الرسمي وغير الرسمي ما يعمق فجوات الضبط الاجتماعي. كما أن سيادة منطق "الهوية السيبرانية" وضعف الروابط الاجتماعية في هذا المجال أديا إلى إعادة تعريف مفهوم الانحراف نفسه، لتخلص الدراسة إلى أن مواجهة الجريمة المعلوماتية تتطلب فهما معمقا للبنيات الاجتماعية والرمزية المستجدة التي تعيد تشكيل أفق الفعل الاجتماعي في العصر الرقمي.
الكلمات المفتاحية: جريمة معلوماتية، بنية، قيم، فضاء رقمي.

Abstract:
Cybercrime reveals a profound transformation in contemporary patterns of criminal behavior, as the digital space reshapes social relations and generates new forms of deviance rooted in the fluidity of values and the unevenness of regulatory mechanisms. This study aims to analyze cybercrime as the dynamic outcome of the interaction between the fragility of traditional value structures and the adaptive capacities of regulatory frameworks within an open, transboundary digital environment.
Through an analytical sociological approach, the study demonstrates that the digital space has produced hybrid normative systems oscillating between formal and informal regulation, thereby deepening social control gaps. Moreover, the dominance of cyber identity logics and the weakening of social ties within this realm have led to a redefinition of the very notion of deviance.
The study concludes that addressing cybercrime requires a nuanced understanding of the emerging social and symbolic structures that are reshaping the horizon of social action in the digital age.
Keywords : *Cybercrime, Structure, Values, Digital Space.*

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 20/ العدد 01 –السنة 2026 ص ص 696–711 EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8151

* المؤلف المرسل

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولا جذريا في أنماط الفعل الاجتماعي بفعل الامتدادات المتسارعة للرقمنة على النحو الذي جعل الفضاء الرقمي فضاء اجتماعيا موازيا بل ومتداخلا مع الواقع المادي، تعاد فيه صياغة العلاقات الاجتماعية، وتنتج فيه هويات هجينة، وتختبر فيه المنظومات القيمية والرقابية على نحو غير مسبوق. حيث لم تعد الجريمة المعلوماتية مجرد امتداد للجريمة التقليدية بوسائل تقنية، بل أضحت انحرافا نوعيا معبرا عن إزاحات بنيوية في أنماط الضبط والمعايير ضمن مجتمع آخذ في التحول إلى مجتمع رقمي.

فالفضاء الرقمي — كمنظومة اجتماعية جديدة — يتسم بانفتاحه وغياب الحدود الجغرافية وخصائصه العابرة للمؤسسات التقليدية الحاكمة للمعايير الاجتماعية. في هذا المشهد، تصبح القيم أكثر هشاشة، إذ تخضع لتفاوض دائم في بيئة تفتقر إلى الضوابط الصلبة، لتنتج بالمقابل معايير مرنة ومؤقتة قائمة على تفاعلات المستخدمين أنفسهم. وبهذا، تبرز الجريمة المعلوماتية بوصفها أحد مظاهر إعادة بناء الانحراف في ظل العولمة الرقمية أين تتحول الرقابة إلى منظومة مشتتة، يعاد على أساسها تعريف الشرعي والممنوع ضمن فضاءات متعددة الهويات. هذا ويعكس تصاعد مستويات الجريمة المعلوماتية تآكلا متزايدا في فعالية نظم الضبط الاجتماعي الكلاسيكية، التي لم تعد قادرة على مجاراة سرعة التحولات في الفضاء الرقمي. خاصة بعد ظهور "هويات سيبرانية" غير مقيدة بالانتماءات الواقعية، تطور شبكات غير رسمية داخل الإنترنت المظلم، لتشكل في المجمل عوامل مساهمة في بناء اقتصاد رمزي جديد للجريمة، يعيد هندسة مفاهيم المسؤولية والانحراف والفاعلية.

في هذا السياق، تظهر هذه الجرائم كفعل اجتماعي ينتج داخليا ضمن بيئة مشحونة باللاتماثل القيمي، أين تشكل شبكات الفاعلين غير الرسميين واقتصاديات

التشفير، وأنماط رأس المال الرمزي السيبراني منظومات جديدة للهيمنة والانحراف. فلم يعد تآكل الضبط الاجتماعي يفهم كعجز مؤسسي فحسب، بل كتعبير عن تحول نوعي في طبيعة السلطة نفسها: من سلطة عمودية إلى سلطة موزعة ولامرئية. والأخطر أن هذا الانزياح القيمي قد يجعل المجال مفتوحا لتطبيع أنماط من الانحراف المعلوماتي داخل الثقافة الرقمية اليومية، وهو ما قد يطرح بدوره تحديات عميقة أمام قدرة المجتمعات على بناء أشكال جديدة من الضبط الأخلاقي.

انطلاقا من هذه الإشكاليات المعقدة، يتحدد سؤال الدراسة الرئيسي على النحو الآتي:

كيف تعيد الجريمة المعلوماتية تشكيل منظومات القيم وآليات الضبط الاجتماعي في الفضاء الرقمي المعاصر؟

ويتفرع عنه التساؤلان الآتيان:

1. ما هي الديناميكيات القيمية الجديدة التي تنتج عن تفاعلات الجريمة المعلوماتية ضمن الفضاء الرقمي؟
2. كيف تتكيف أنماط الضبط الاجتماعي مع مظاهر الانحراف المرتبطة بالجريمة المعلوماتية؟

وتسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

1. تسهم الجريمة المعلوماتية في إحداث تحولات نوعية في البنى القيمية عبر إنتاج معايير اجتماعية جديدة تتسم بالمرونة والتغير المستمر.
2. تؤدي الجريمة المعلوماتية إلى إضعاف فعالية أنماط الضبط الاجتماعي التقليدي.

في ضوء ذلك، استهدفت الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل الأبعاد القيمية والاجتماعية للجريمة المعلوماتية في ظل التحولات الرقمية الراهنة.

- إثراء الطرح السوسيولوجي حول الجريمة المعلوماتية كظاهرة معقدة ترتبط بتغير البنى الاجتماعية والثقافية.

أما من حيث المنهجية، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات النظرية الحديثة، وإعادة قراءة المقاربات السوسيولوجية ذات الصلة بمجال الجريمة المعلوماتية.

2. الجريمة المعلوماتية

1.2 تعريف الجريمة المعلوماتية (قانونيا، سوسيولوجيا):

أولا: البعد القانوني

قانونيا ترتكز التعريفات على محاولة ضبط الأفعال التي تنتهك حقوق الأفراد أو الجماعات عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات. من أبرزها:

- **تعريف اتفاقية بودابست لمكافحة الجريمة المعلوماتية (2001):** ينص على أنها أي فعل إجرامي يرتكب عبر، أو باستخدام، أو ضد نظم المعلومات البيانات، الشبكات الرقمية.
- **تعريف الأمم المتحدة:** الجريمة المعلوماتية هي كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي يرتكب باستخدام أدوات التكنولوجيا الرقمية، ويهدد أمن الأفراد أو المجتمعات أو الدول **(عميمر، 2019، ص، 14)**.

وهذا الإطار هنا يعكس محاولة القانون "ملاحقة" سرعة التحول التقني، لكنه في نفس الوقت يبقي المفهوم في إطار النصوص والمعايير القانونية الرسمية.

ثانيا: البعد السوسيولوجي

في علم الاجتماع، ينطوي تعريف الجريمة المعلوماتية على فهمها كنتاج اجتماعي يعكس **(تابري، 2020، ص383)**:

- هشاشة القيم الرقمية؛
- ضعف أنماط الضبط التقليدي؛
- إعادة إنتاج الانحراف ضمن شبكات رقمية.

وفقالذلك، تعرف الجريمة المعلوماتية سوسيولوجياعلى النحو التالي:

- **تعريف(2005) Yar** : هي أحد أنماط الانحراف الاجتماعي الذي يتوسط من خلال أدوات رقمية وينتج ضمن بيئة قيمية مرنة وغير متماسكة، أين تعاد صياغة معاني الشرعي والممنوع.
- تعريف**(2007) Wall** : هي سلوك شبكي غير قانوني أو غير مشروع، يمارس داخل بيئة رقمية متداخلة، ويعكس تحولات في علاقات الفاعلين بالسلطة، القانون، والهوية **(بن أحمد، 2022، ص.16)**.

موائمة مع ما سبق ذكره فالجريمة المعلوماتية لم تعد مجرد فئة من الجرائم بل ظاهرة سوسيولوجية معبرة عن تحولات عميقة في أنماط الانحراف الاجتماعي. ذلك أنه في الفضاء الرقمي، تنتج الجريمة ضمن شبكات لا مركزية، يعاد فيها بناء المعايير الاجتماعية، وتمارس الأفعال الانحرافية بهويات سيبرانية منفصلة عن الانتماءات التقليدية. وفهم هذا النمط من الانحراف غالبا ما يقتضي تجاوز التعريفات القانونية الصرفة لصالح تحليل سوسيولوجي يقرأ الجريمة المعلوماتية كأحد أبرز مؤشرات التغير القيمي، الرمزي، والهوياتي في المجتمعات الرقمية.

2.2 تطور مفهوم الجريمة المعلوماتية في الأدبيات العلمية.

تعد الجريمة المعلوماتية مفهوما متغيرا ارتبط منذ نشأته بالتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد برز المصطلح في أواخر السبعينيات مع بدايات استخدام الحواسيب في النظم الاقتصادية والإدارية، أين كانت تعرف أساسا كـ "جريمة تقنية" تقتصر على أفعال مثل اختراق الأنظمة وسرقة البيانات البرمجية **(العوفي، 2019، ص.31)**. و في هذه المرحلة، بقي التناول محصورا ضمن الحقل القانوني والتقني.

مع بروز الإنترنت في تسعينيات القرن الماضي، بدأ الباحثون يعيدون النظر في طبيعة هذه الظاهرة. إذ تحول الفضاء السيبراني إلى بيئة إجرامية قائمة بذاتها، ذات خصائص عابرة للحدود ومفتوحة أمام أنماط جديدة من التفاعل الإجرامي، وهنا ظهرت تصنيفات جديدة كالجرائم السيبرانية المنظمة، جرائم الهويات الافتراضية، وانتشار الشبكات الإجرامية ليصير هناك ما يعرف بـ الإنترنت المظلم **(بن أحمد، 2022، ص.115)**.

أما منذ مطلع الألفية الثالثة، فقد شهدت الأدبيات السوسيولوجية نقلة نوعية فيما يخص فهم الجريمة المعلوماتية، حيث لم تعد تعالج كظاهرة تقنية فحسب، بل كـ سلوك اجتماعي معقد يتجذر في تحولات أعمق تمس القيم والهويات، وأنماط السيطرة في المجتمع الرقمي **(بدري، 2017، ص.43)**. وهو ما عكس بدوره أزمة ضبط اجتماعي في فضاء تتآكل فيه الحدود بين ما هو رسمي وغير رسمي وما هو شرعي وغير شرعي.

اليوم، بات من المتعذر مقاربة الجريمة المعلوماتية بمعزل عن ديناميكيات المجتمع الرقمي ذاته. إذ تسهم عدة عوامل في تشكيل خصوصية هذه الظاهرة:

- هشاشة القيم الرقمية القابلة لإعادة التفاوض باستمرار؛
- تحول الهوية إلى هويات سيبرانية متحركة وغير مستقرة؛
- ضعف فعالية أدوات الضبط الرسمي في الفضاء المفتوح؛
- إنتاج معايير مرنة ومؤقتة من خلال تفاعلات الشبكات الاجتماعية.

بهذا المعنى، أصبح تحليل الجريمة المعلوماتية يندرج ضمن قراءة أشمل لتحولات المجتمع الشبكي المعاصر، أين تتلاقى التقنية مع الاقتصاد الرمزي والاجتماعي لتنتج أشكالا جديدة من الانحراف والسلطة.

3. ديناميكيات إنتاج الجريمة المعلوماتية بين الهويات السيبرانية ورأس المال الرمزي الرقمي.

1.3 الهويات السيبرانية (التعددية والسيولة والانفصال عن الهوية الواقعية).

هي هويات افتراضية ينشئها الأفراد في الفضاء الرقمي. ومن أهم خصائصها:

- التعددية: يمكن للفرد أن يكون أكثر من هوية في الوقت نفسه (على سبيل المثال: حساب رسمي، وحساب خفي لممارسة أفعال غير مشروعة).
- السيولة: أي سهولة تغيير ملامح الهوية الرقمية بسرعة، كإخفاء الاسم أو تعديل الانتماء.
- الانفصال عن الواقع: بحيث لا ترتبط هذه الهوية بوضوح بالشخصية الحقيقية، مما يقلل الشعور بالمسؤولية **(بن أحمد، 2022، ص.43)**.

وهذه الخصائص في المجمل تجعل الهوية السيبرانية أداة دافعة للانحراف

من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

- إخفاء الهوية والمسؤولية: عندما يستخدم الفاعل هوية خفية، يشعر أنه أقل التزاما بالقواعد.

- تكوين جماعات رقمية منحرفة: يلتقي أصحاب الهويات السيبرانية المشابهة ضمن مجموعات على الإنترنت، ما يجعل السلوك المنحرف أكثر شيوعا ومقبولية داخل المجموعة.
- تطبيع الانحراف: إذا كرر الفاعل سلوكه تحت هوية رقمية، يصبح السلوك مألوفا وقد يتحول إلى عادة أو طريقة للحصول على تقدير الآخرين.

2.3 الاقتصاد الرمزي للجريمة المعلوماتية.

الاقتصاد الرمزي هنا يعني أن الجريمة المعلوماتية تمنح الفاعل مكاسب معنوية، إلى جانب المكاسب المادية.

ومن الأمثلة على هذه المكاسب:

- السمعة والخبرة: يكتسب الفاعل مكانة مرموقة في مجتمعات القرصنة أو المجموعات الإجرامية الإلكترونية كلما زادت خبرته.
- الشرعية داخل المجموعات: يصبح الانخراط في الجرائم نوعا من إثبات الذات والقبول الاجتماعي ضمن تلك الشبكات.
- الإنترنت المظلم: يوفر بيئة آمنة لتبادل هذه المكاسب، أين تباع بيانات مسروقة،وقرض قدرات الاختراق **(نشادي، 2016، ص.86)**.

وهكذا، لا يكتفي مرتكبو الجريمة بتحقيق أرباح مالية، بل يسعون أيضا لبناء سمعة قوية تعزز استمرار نشاطهم،وتحسن مركزهم داخل هذه الشبكات.

3.3 ديناميكيات بناء الفعل الإجرامي الرقمي.

بناء الفعل الإجرامي المعلوماتي لا يتم فجأة، بل يمر بمراحل مترابطة تتمثل في:

- الدافعية الفردية: أي وجود دوافع مثل الربح أو إثبات الذات أو الانتقام.

- الهوية السيبرانية: تهيئة بيئة تخفي الهوية وتجعل الانحراف أقل خطورة على الفاعل.
- تفاعل جماعي: مشاركة المعرفة والتقنيات داخل مجموعات رقمية مغلقة.
- الاعتراف والشرعية: يحصل الفاعل على تقدير معنوي يقوي رغبته في تكرار السلوك **(نشادي، 2016، ص.74).**

وهذه المراحل توضح أن الجريمة المعلوماتية هي نتاج تفاعل بين:

- إمكانيات التكنولوجيا؛
- الخصائص النفسية والاجتماعية للفرد؛
- بيئة رقمية تمنح القبول والدعم.

4. أزمة الضبط الاجتماعي في البيئة الرقمية

لقد أفرزت التحولات الرقمية نمط غير مسبوق من "التسييل الاجتماعي **(social liquefaction)** " الذي أطاح بالتوازنات القديمة للضبط، وأنتج بيئة تفاعلية مفتوحة تتراجع فيها فعالية الأدوات المؤسسية التقليدية **(بن شهرة ومشوش، 2020، ص. 09).** وتظهر هذه الأزمة عموما في ثلاثة مستويات:

1.4 انكشاف النماذج الكلاسيكية للضبط الاجتماعي أمام سيولة الفضاء الرقمي.

تاريخيا، تأسس الضبط الاجتماعي وفق تصور دوركايم وبارسونز على جملة من المسلمات:

- استقرار البناء الاجتماعي وتماسك المعايير؛
- وضوح الحدود بين المجالين العام والخاص؛
- وجود مرجعية قانونية وسياسية قادرة على احتكار وسائل الردع.

إلا أن الرقمية خلخلت هذه المسلمات، فشهدنا:

- تحلل الهويات: حيث لم يعد الانتماء الاجتماعي شرط محددا للهوية بل أضحت الهوية سيبرانية مرنة تنتقل بين فضاءات متعددة بلا قيود واضحة **(مجدوب، 2023، ص. 195).**
- تسييل الحدود: لا وجود اليوم لحدود ثابتة بين الفضاء الخاص والعام؛ كل تفاعل فردي قابل لأن يتحول إلى حدث عام ذي تداعيات واسعة **(عبد الغني، 2023، ص. 19).**
- تآكل المرجعيات التقليدية: السلطة لم تعد تحتكر أدوات الضبط بل تفتتت بين أطراف متنوعة (شركات التكنولوجيا، المنصات الاجتماعية، الجماعات العابرة للحدود).

وهذا التحلل بطبيعة الحال أنتج نمط من "اللامركزية الراديكالية للرقابة "حيث لم يعد من الممكن تطبيق الضبط المؤسسي الصلب كما كان في الماضي.

2.4 قصور آليات الضبط القانوني والتنظيمي أمام تعقيد الفضاء السيبراني.

الأطر القانونية التي نشأت لمواكبة هذه الظواهر ظلت في معظمها امتدادا للنماذج العقابية التقليدية، ما أدى إلى فجوات هيكلية أبرزها:

- زمنية الاستجابة البطيئة: سرعة تدفق البيانات وطبيعة الوقت الفوري تجعل التدخل القانوني دائما متأخرا.
- تشظي السيادة القانونية: لا يمكن لأي نظام قانوني وطني بمفرده احتواء الجريمة المعلوماتية إذ يتجاوز الفعل السيبراني حدود الاختصاصات القضائية ويخلق ما يعرف بـ"الفضاءات القانونية المتداخلة" **(نشادي، 2016، ص.75).**

- ضعف الشرعية الاجتماعية للرقابة: التدخلات الأمنية الرقمية كثيرا ما ينظر إليها باعتبارها انتهاكا للحرية والخصوصية، مما يقوض القبول الطوعي للقواعد القانونية.
- الإبهام الإثباتي: صعوبة التمييز بين الأثر الرقمي المشروع وغير المشروع وتحدي إثبات النية الجنائية في بيئة غامضة **(بدري، 2017، ص.38).**

هذه القيود أعادت إحياء السؤال حول ما إذا كانت الأدوات العقابية قادرة فعلا على أداء دور الضبط في مجتمع تتوزع فيه السلطة والمعرفة والتأثير.

3.4 تعدد الفضاءات القانونية وتفكك سيادة الضبط الاجتماعي.

إحدى أبرز ملامح الأزمة تتمثل في انهيار مبدأ "السيادة المكانية" التقليدي ليحل محله نموذج "السيادة الشبكية(Network Sovereignty) "، وهو نمط هيمنة يمارس عبر البنى التحتية الرقمية والتي تعبر عنها السمات التالية:

- تعدد الفضاءات القانونية: المنصات الرقمية باتت تتمتع بسلطة وضع قواعد السلوك التي قد تعلو عمليا على القوانين الوطنية.
- إعادة إنتاج السلطة خارج الدولة: شركات التكنولوجيا الكبرى (GAFAM) أصبحت فاعلا سياديا جديدا يتحكم في معايير السماح والمنع.
- غياب مواءمة المعايير: ما يعد انحرافا في سياق ثقافي أو قانوني قد لا يكون كذلك في فضاء آخر، وهو ما يفرغ مفهوم الضبط من طابعه الواقعي **(العوفي، 2019، ص. 39).**

هذه الظواهر قد أنتجت ما يمكن تسميته بـ"الأزمة المركبة للضبط الاجتماعي "أين تتفاعل التحديات القانونية والسياسية والثقافية في بنية لا مركزية وسائلة.

وهذه الأزمة هنا ليست مجرد حالة عجز مؤسسي، بل هي نتيجة تحول جذري في بنية الفعل الاجتماعي ذاته، فأصبحت الهوية والسيادة والمعيارية كلها قيد إعادة تشكيل

داخل فضاء سيبراني مفتوح. وبهذا، فإن بناء نماذج ضابطة جديدة يقتضي الانتقال **(عميمر، 2019، ص.26)**:

- من منطق الردع العقابي الصلب إلى منطق "التنظيم الشبكي التشاركي".
- من مفهوم السيادة الوطنية المغلقة إلى تصور السيادة الموزعة الخاضعة لمبادئ الشرعية الرقمية.
- من مركزية السلطة إلى توزيعها بين الفاعلين العموميين والخصوصيين والمجتمعات الرقمية نفسها.

5. نحو فهم سوسيولوجي جديد للانحراف الرقمي.

في سياق العولمة الرقمية المتسارعة، يفرض الانتشار الكثيف للتقنيات الشبكية والتطبيقات التفاعلية مراجعة جوهرية للمفاهيم السوسيولوجية التقليدية التي شكلت عبر عقود مرجعا أساسيا في مقاربة قضايا الانحراف والشرعية والمسؤولية. خاصة وأن الانحراف الرقمي لم يعد مقتصرا على أفعال إجرامية واضحة المعالم، بل أضحى طيفا واسعا من الممارسات الرمزية والتقنية التي تتراوح بين الجرائم الصريحة (كالقرصنة وهجمات الفدية) والأنماط الرمادية التي يصعب تصنيفها قانونيا أو أخلاقيا، مثل تسريب البيانات الشخصية أو التضليل الإعلامي المنسق.

لقد بين الواقع أن مفاهيم الشرعية والانحراف تتآكل تحت ضغط هذه التفاعلات الجديدة؛ فمثلا، تعتبر هجمات برامج الفدية (Ransomware) نموذجا صارخا لإعادة بناء الانحراف، كونها تنفذ أساسا من قبل شبكات سيبرانية عابرة للحدود تستغل الثغرات الأمنية وتفرض ابتزازا رقميا على مؤسسات حكومية واقتصادية، بينما تستند شرعيتها الذاتية إلى سرديات احتجاجية أو اقتصادات موازية تبرر الفعل وتحوله إلى مصدر دخل مغري **(بن أحمد، 2022، ص.53)**. هذا

وبرزت أيضا ظاهرة الهندسة الاجتماعية التي باتت أكثر تعقيدا، إذ لم يعد مرتكبوها مجرد مجرمين تقنيين، بل فاعلين ماهرين يوظفون المعرفة النفسية والاجتماعية لإنتاج انحراف رقمي يخلط بين الحيلة والاختراق.

وفي ذات الإطار، أدى صعود اقتصاد البيانات الضخم إلى تعقيد مفهوم المسؤولية، أين صارت الانتهاكات تنفذ أحيانا من خلال منصات تكنولوجية عابرة للسيادة القضائية، مثل شبكات التواصل الاجتماعي التي تتحمل جزءا من المسؤولية في تسهيل الجرائم المعلوماتية دون أن تكون فاعلا مباشرا **(نشادي، 2016، ص.75)**. وهو في الحقيقة وضع يفرض على السوسيولوجيا المعاصرة التخلي عن النماذج العمودية للسلطة والانحراف، التي ارتكزت منذ البداية على تصور المركزية القانونية والمؤسسية، وتبني مقاربات تفاعلية وشبكية تعنى بفهم إنتاج الجريمة ضمن بيئات رقمية هجينة.

وهنا يعيد الواقع تشكيل مفهوم الشرعية ذاته؛ فانتشار أنماط مثل: القرصنة الأخلاقية التي ينظر إليها أحيانا كأفعال مقاومة رقمية ضد الشركات الاحتكارية، أو الهويات السيبرانية التي توظف خطاب العدالة الاجتماعية لتبرير تسريب وثائق حساسة، يبين كيف أن معايير الحكم الأخلاقي والقانوني صارت نسبية وسياقية بدرجة عالية **(نشادي، 2016، ص.79)**. فـ يكتسب مفهوم الانحراف بعدا بنيويا جديدا، بوصفه نتاج التفاعلات بين الحقول الاقتصادية الرمزية وتكنولوجيا التشفير، وما يتبعها من المنظومات التي تصوغ قواعد اللعبة خارج نطاق التنظيم التقليدي.

إن السوسيولوجيا الجديدة للانحراف الرقمي مطالبة بفهم هذه الفضاءات الهجينة التي تنتج وتشرعن الجريمة المعلوماتية بآليات تتجاوز الدولة والأطر القانونية الوطنية، وتعيد تعريف حدود المشروعية والمسؤولية من خلال أنماط تنظيمية غير رسمية، كمنتديات الهاكرز المغلقة وشبكات الإنترنت المظلم. وإزاء هذا

التعقيد، لم يعد يكفي التركيز على تحليل البعد التقني أو الوظيفي للجريمة، بل وجب الانتباه إلى طبيعة التكوين الثقافي والدلالي للأفعال المنحرفة باعتبارها جزءا من اقتصاد رقمي رمزي يعيد هيكلة معايير الانتماء والقيمة والشرعية.

الخاتمة

تأسيسا على ما سبق من طرح تحليلي للمشهد الرقمي الراهن، يمكن القول أن الجريمة المعلوماتية لم تعد مجرد امتداد تقني لانحراف تقليدي، بل غدت مؤشرا دالا على تحول بنيوي عميق في صلب المجتمع المعاصر الذي صار أكثر سيولة وتفككا في منظوماته القيمية والرقابية. فقد أظهرت الدراسة أن الفضاء الرقمي لا يفرز فقط أنماطا جديدة للانحراف، بل يعيد إنتاج شروط الشرعية والمسؤولية على نحو يجعل القيم الاجتماعية خاضعة لإعادة التفاوض المستمر، ضمن بيئات هجينة يتقاطع فيها الاقتصادي بالرمزي والتقني بالأخلاقي. كما بينت النتائج أن أنماط الضبط الاجتماعي الكلاسيكي تعاني من تآكل فعلي في قدرتها على الإحاطة بسلوكيات رقمية تتخطى الحدود الجغرافية وتتحلل من السلطة المؤسسية المركزية، لتتوزع ضمن شبكات سيبرانية عابرة للسيادة.

في ضوء ذلك، تؤكد هذه الدراسة أن الجريمة المعلوماتية تسهم بفاعلية في تفكيك البنى القيمية التقليدية عبر ترسيخ معايير اجتماعية مرنة، متغيرة، وغير مستقرة، تعيد تعريف المقبول والمرفوض في الثقافة الرقمية اليومية. كما تظهر أن هذا الانحراف لا يقاس بحجمه المادي فقط، بل بأثره التراكمي على الشرعية الأخلاقية وقدرة المجتمعات على الحفاظ على تماسكها الرمزي. من هنا، تغدو الحاجة ملحة لتطوير مقاربات سوسيولوجية جديدة تتجاوز منطق الردع القانوني وتركز على فهم الديناميكيات التفاعلية والاقتصاديات الرمزية التي تمنح الجريمة المعلوماتية شرعيتها داخل فضاء رقمي شديد التعقيد.

قائمة المصادروالمراجع

- بدري، فيصل. (2017). مكافحة الجريمة المعلوماتية في القانون الدولي والداخلي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، جامعة الجزائر 01.
- بن أحمد، محمد. (2022). المسؤولية الجنائية للمجرم المعلوماتي -دراسة تأصيلية موضوعية في التشريع الجزائري والمقارن -. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- عميمر، عبد القادر. (2019). آليات إثبات الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر 01.
- العوفي، دليلة. (2019). آليات محاربة الجريمة المعلوماتية دراسة حالة الجزائر (2009-2016). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03.
- نشادي، عبد الرحمان. (2016). الجرائم المعلوماتية في وسائل الاتصال الحديثة – دراسة وصفية تحليلية لمجموعة من الجرائم المرتكبة عبر الوسائط الاتصالية الحديثة في الجزائر -. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03.
- بن شهرة، شول ومشوش، مراد. (2020). السمات الخاصة للجريمة المعلوماتية. مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، 04(01)، 02–21.
- بوجادي، صليحة. (2021). الإطار المفاهيمي للجريمة المعلوماتية. مجلة الدراسات القانونية المقارنة 07(01)، 2526–2543.
- تابري، مختار. (2020). الخبرة في الجريمة المعلوماتية. مجلة الحوار المتوسطي، 11(03)، 380–399.
- عبد الغني، حسونة. (2023). التحديات القانونية لإثبات الجريمة المعلوماتية. مجلة الاجتهاد القضائي 15(01)، 09–24.
- مجدوب، نوال. (2023). الآليات الإجرائية للكشف عن الجريمة المعلوماتية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 06(03)، 193–210.